

« العصر الجديد » يقبل المقالات المفيدة للامة مجاناً بشرط ان تكون عارية عن الانحياز الشخصية بقاد ولا تخالف نصوص القانون المختص بنظام الصحافة وحفظ لادان العمومية

* المراسلات *

توسل خالصة اجرة البريد باسم مدير الجريدة ومحررها
احمد حسين المهيري
ولا ترد الرسائل لاربابها نشرت اولم تنشر

* ادارة الجريدة بنهج الباي بصفافس *

Pour tout ce qui concerne l'administration
et la rédaction s'adresser à :

AHMED HASSIN MHIRI

Rue du Bey - Sfax

Téléphone N° 284 - تلفون الادارة عدد ٢٨٤



العصر الجديد

EL ASSER EL DJADID

* جريدة سياسية ادبية علمية تجارية تصدر مرة في كل الاسبوع موقت *
(موقفا امام وطننا كالذهب بين يدي صائغ في ميسر جيدة من رديها)

* الاشتراكات تدفع سلفاً *

بالمملكة التونسية

عن سنة ٢٥ فرنكا
عن ستة اشهر ١٢ -

بالجزائر والمغرب الاقصى

عن سنة ٢٥ فرنكا
عن ستة اشهر ١٢ -

في الخارج

عن سنة ٢٥ فرنكا

* الاعلانات *

اجرة الاعلانات في الصحيفة الثانية يتفق فيها مع الادارة

الموافق ٨ افريل ١٩٢٢

غابتها تمثيل رغائب الامة ومقاصد الشعب والسعي في اصلاح الوطن

صفافس يوم السبت ٩ شعبان ١٣٤٠

رغبة سمو الباي في التنازل عن العرش

تضامن الامير مع الشعب
ابنائي الاعزاء

ماذا تظنون في اميركم ؟ الست واحداكم
احسن كما تحبون واشهر كما تشعرون ؟ كونوا على
نقمة باني سائل مجهوداتي في تحقيق رغباتكم
ولا تظن رجال فرنسا الممتملي تاريخها بالعدل
واحرى ما ييخون بانجازها المطالب (جواب
سمو الامير لوفد المرسى الطالب للدستور في ١٨
جوان ١٩٢٠)

(الرغبة في التنازل عن العرش)

تلقينا من الدوائر المملوكية ان سمو الامير
الحليل المحبوب دعى عشية يوم الاثنين بلفونبا
م. لوسيان سان المقيم العام والتمس منه ان يكون
مصحوبا بمسيو ريمي رئيس الدائرة الداخلية
فوصل المقيم على حدود الساعة الثامنة وبمجرد
منوله بين يديه صرح له سموه برغبته في التنازل
عن عرش اجداده وطلب منه ابلاغ ذلك الى
الوزارة الخارجية فارتبك المقيم من هذا العزم
الداعية الى ذلك وبعد مناقشات في هذا الشأن
انتهى الامر على غير طائل

اما الاسباب الداعية لهذا الحادث المهور الذي
لم يسبق له نظير في تاريخ المملكة التونسية فهي
لا تخرج عن المضايقات التي اوقعوا فيها سمو
الامير بارغام على مضادة امبالا وامبال الامة
بصورة لا تلائم مصلحة الوطن واخلاص سموه
بلاده

وماكاد يتشر هذا التبا العظيم في ارجاء العاصمة
حتى اهتزت له اوتار القلوب وارتفعت النفوس
وقد اكبر الشعب هذا الشم الذي ابداه سموه في
مصلحة بلادنا العزيزة واجمع امره وصمم على ان
لا يقبل بهذا التنازل من الجناب العالي وان يطالبه
بالبقاء في مركزه السامي خدمة للوطن وبنه الذي
اشرب حبه ولم يجازف بتاجه الا لاجله

هذا والامة على يقين انه لا يوجد مرد من
افراد العائلة المحسنة ولو طفلا يجري في عروقه
ذلك الدم الشريف المزوج بحب الوطن قبل ان

يتولى العرش التونسي وسمو امير الشرعي المفدى
بالارواح بقاء المحبة

فالآن وقد برح الخفاء واظهر ملكنا العظيم
تضامنا مع الشعب واقداده مصلحة بلاده بتاج
ملكه فالامة كافة تتجنى على الاسباب المفضية الى
هذا التنازل وترجو من فرنسا ان تتلافى تلك
الاسباب وتمكين الامير والشعب التونسي من
حريتهما وحقوقهما الشرعية

وقد ازداد استياء الشعب من هذا الحادث العجيب
واظهر شدة تعلقه بملكه المحبوب المخلص
واصبحت المحاكم والادارات والكلية الزيتونة
والمدارس احرى والمدارس الدولية وعلمة الترام
وكافة المعامل واسواق العاصمة مغلقة والمصانع
عاطلة والافكار مضطربة ولله عاقبة الامور

وهذه المناسبة فبان الصحافة العربية تحتج
على المتسبب في هذا التنازل وتحملهم وحدهم
مسئولته

(حول التنازل السامي)

احتجاج الحزب الحر

ضد الاعمال التي اوجبت التنازل

ابرق الحزب الحر الدستوري صحيفة
اليوم الى الوزارة الخارجية باسم الامة التونسية
البرقية الاتية :

بوانكري رئيس مجلس الوزراء ووزير
الخارجية ، باريس ، ان الالاعيب التي اجريت
اخيرا حول سمو الباي قد افضت الى تنازله
(عن الملك)

قال الشعب التونسي يحتج بشدة وبكل قواه ضد
هذه الالاعيب التي ترمي الى التفرقة بين الشعب
واميره ، وجعلهما مصادمين لبعضهما

ونحن نحتج ضد هذا التنازل ونطلب باشد
الحاح تحويل الضمانات الدستورية حالا للشعب

المطالب بها ،
تونس في ٤ افريل ١٩٢٢

الحزب الحر الدستوري



القول الفصل

في مشروع المطالب التونسية

اتصل الحزب الحر الدستوري منذ مدة طويلة
بعدة وثائق ولوائح مفيدة جدا لمشروع ومن

بينها فتوى قانونية لها قيمة كبيرة من حيث العلم
والقوانين العمومية بين الدول وبالنظر لمركز
واعتماد مصدرها وهو الاستاذ ادوار كلونيت الذي
كان مرجعا ثقة المتحزبين واستفتائهم اياه في مسألة
محاكمة الامبراطور غليوم امام محاكم المتحزبين
فاجابهم بعدم صحة ذلك قانونيا فانصاعوا لرايه
وقد احتفظ الحزب الحر بتلك الوثائق للوقت

المناسب ومن جعلتها هذه الفتوى التي نشرها فيمايلي
اما قيمتها فهي ، بنيت على القاعدة الاساسية
التي وضعها المشرع الكبير في آخر الفتوى وهي :
انه لا يمكن لفرنسا رفض طابات الامة التونسية كما
يجب لها وحدها ان تعطي تونس مطالبها الشرعية
ولا يسع سمو الامير الا الموافقة ، وذلك خبر
جواب لكل محاولة سواء بواسطة التصريحات
او المحادثات حقيقة كانت او مفترقة براد منها كتم
انقاس التونسيين وكم افواههم واخفات اصواتهم في
هذه البلاد التي يصح ان يقال عنها بلاد العجايب
واقرباب

وهذا نص الفتوى المنوعة بها :

سئل الممضي اسفله ادوار كلونيت المحامي
باريس ن بعض زملائه بيان رايه في المسائل
الآتية :

وبعد الاطلاع على الافادات الفعلية والقانونية
المقدمة اليه ابدى الراي الآتي :

اولا - وضعت تونس تحت الحماية الفرنسية
بمقتضى معاهدتي باردو في ١٢ ماي ١٨٨١ والمرسي
في ٨ جوان ١٨٨٣ وذلك نتيجة حوادث تاريخية
قديمة العهد

ثانيا - الحماية نوع من انواع الاتحاد الدولي
تجعل البلد المحمي الذي هو اقل قوة واشد
تعرضا للانحلال بواسطة القلاقل الداخلية او
الابتلاع من جراء خطر الاطماع الاجنبية تحت
الرعاية والوصاية الدفاعية من دولة اخرى
اقوى منه وهي الدولة المحامية

لا يوجد نص في القانون العام بين الدول
بصور الحماية بصفة قارة ثابتة حتى امكن ان
يقال تجاة احوادث اننا « لا يوجد ايدا نظاما
للحماية متشابها »

ومع ذلك يمكن ان نسحب بعض قواعد عامة
عليها

اما اساس الحماية فهو عقد بين طرفين وما
الدولتان المنتفعتان ويحتوي هذا العقد على مواد
اصلية ومواد اختيارية

فالمواد الاصلية هي :

تسليم السيادة الخارجية الى الدولة المحامية
التي تدير وحدها علائق الدولة المحمية مع
الدول الاخرى والقهاء السلطة العدلية المحلية على
رعايا الدولة المحامية ، وتعهد الدولة المحامية بالدفاع
عن المحمية ضد كل قلق داخلي او هجوم خارجي
واعانة الدولة المحمية بانعطاف على السير الى
المدنية

اما المواد الاختيارية فهي :

التنازل من غير حد معين عن السلطة الداخلية
وتسليمها للدولة المحامية بصورة تختلف مع
اختلاف المعاهدات العديدة

والدولة المحمية تستمر على وجودها منفصلة
بصورة ينية ، وانما تحت مراقبة واعانة الدولة
الحامية التي تجري مداخلتها حسب اتفاقات خاصة

وتختلف هذه المداخلة من الحرية المحلية
الواسعة جدا الى الابتلاع النهائي تقريبا

فالحماية توجد قوة اجتماعية متدرجة
وتسيطر حكومتها على اخرى تسبطا محدودا
اما مقصد الحماية الايدي فهو كما قيل في آخر
الشروح « التحرير ومنح الاستقلال تدريجيا
وترقية المحتمي الى مصاف دولة حرة لما تتبين
اهليتها »

وهذه النهاية لا تعارض عقد تحالف مخلص
في المستقبل بين الدولة المحامية والدولة المحمية
ولقد عقدت فرنسا عدة معاهدات للحماية
دون معاهدتها على تونس سواء كان ذلك في افريقيا
او في اسيا واهمها :

بالقرب في ٢٠ جويلية ١٩١٢

في كمودج عامي ١٨٦٢ و ١٨٨٤

وفي الانام عام ١٨٨٤

وفي التونكان عام ١٨٨٥

ولكل من هذه الحماية صيغة خاصة ملائمة
للظروف

وبعد ان تبين لنا بالتامل ان الالاعيب الذي
يجمع بين امتين باسم الحماية مرنا جدا نرى اليوم
قسما من الراي العام التونسي يطلب ادخال بعض
تغييرات على نظام الحماية الجاري به العمل الآن
بين فرنسا وتونس لتوسيع استقلال الدولة المحمية
وتلخص هذه الرغائب فيما يلي :

أ - تفريق السلط بالدولة المحمية وتحديد
كل من ساطرة التشريع والتنفيذ والقضاء

ب - مجلس تقاضي يتبع اعضاءه بالانتخاب
العام ويكون متساوي العدد من الافرنسيين
والتونسيين يشرع خصوصا فيما يتعلق بالقوانين
العامية وقوانين المالية والادارة الداخلية

ج - حكومة مسؤولة امام هذا المجلس عن
سلطتها ويستثنى من هذه المسؤولية المقيم العام
وزير خارجية سمو الباي والجنرال قائد جيش

الاحتلال وزير حريته والاميرال وزير بحريته
د - حرية الصحافة والاجتماع والمؤسسات

٨ - تنظيم مجالس البلدية في اهم انحاء المملكة
تتألف من فرنسيين وتونسيين بحدود متساوي
يصبون بالاقتراع العام
والنظر في هذه المطالب يقع من وجهتين :
الوجهة السياسية والوجهة القانونية
فاما الوجهة السياسية فهي من متعلقات حكومة
الجمهورية الفرنسية وحكومة سمو الباي خاصة
وما للذات ببحثان عن المحاسن او المساوي التي
تحدثها هذه التغييرات على مركزها تجاه بعضهما
وعلى اعمالهما المشتركة
واما الوجهة القانونية فهي وحدها مدار بحثنا
فبالنظر الى القوانين الاساسية التي تجري عليها
العلاق الفرنسية التونسية لا يمكن رفض هذه
الطلبات ، حيث ان الحماية الفرنسية على تونس
ترتكز اساسا على معاهدة ١٢ ماي ١٨٨١
و ٨ جوان ١٨٨٣ والامور الفرنسية الصادرة
بتاريخ ٢٢ افريل ١٨٨٢ و ٢٣ جوان ١٨٨٥
و ١٢ ماي ١٩٠٦ (المالية)

ان النظام المالي بالمملكة التونسية من علائق
الوقائق بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي
تونس (معاهدة ١٢ ماي ١٨٨١ فصل ٢)
وعلى كل فالت باي تونس ملتزم باجراء
الاصلاحات الادارية والعلمية والمالية التي ترى
الحكومة الفرنسية فائدة في اجرائها (معاهدة
٨ جوان ١٨٨٣ فصل ١)
على ان الحكومة الفرنسية بدون شك تريد
الاستشارة مع حكومة سمو الباي قبل قبول
الاصلاحات المعروضة ، لان الوثام السائد بين
الحكومتين واهمية هذه التغييرات وجبتها تقتضيان
هذا الامر

وانما يكفي للحكومة الفرنسية على مقتضى
نصوص العقود المتبرمة من الطرفين ان تصدر
وحدها قرارا بمباشرة تنفيذها في المملكة التونسية
ولا يسع سمو الباي الا الرضوخ والسير على مراعاتها
وطالما نفذت فرنسا ارادتها الفردية في مدة
الحماية التي تجاوزت اربعين عاما ، وذلك باصدار
الوامر التنفيذية بالمملكة في المسائل المختلفة
وعلى هذا فمن وجهة القانون لا شيء يعارض
قبول فرنسا بهذه التقييدات التشريعية وبمباشرة
العمل بها في المملكة التونسية

تحريرا في باريس ١٤ ديسمبر ١٩٢١
ادوار كلونيت : المحامي بدائرة عدلية باريس

حواشي خارجية

المسائل الشرقية

يستفاد من انباء الاستانة ان الوفد الي بارح
يوم ٦ فبري مدينة اشرة فوصل الى الاستانة
وقام بها يومين وقابل جلالة السلطان وتحدث مليا
كما شافه اعيان الدوات الاترك والاعجبين بدار
الاخلاق ثم سافر الى باريس واسا لبذل المساعي
الاولي في عقد الصلح وفي نيته زيارة اهم العواصم
الاوربية ويتألف هذا الوفد الذي يرأسه حضرة
يوسف كمال بك وكيل الخارجية بالحكومة المالية
من الادار الاي صالح بك رئيس اركان الحرب
الامة - ومير بك المستشار القانوني - وحذمت بك

مدير الامور السبانية بوزارة الخارجية وقد علقت
الصحف التركية بالاستانة شروحا ضافية على سفر
هذا الوفد ومروره بدار الخلافة واملت رؤية اتحاد
اعمال اشرة والاستانة لتكون احكاما وان حزا
واحد في الدفاع عن الحقوق الثمينة التركية
اسيا واروبا

الحالة في الاناضول

ومن اشرة انما قد سكنت رياح الشمال العاصفة
منذ مدة واخذت الثلوج في الدوان قفاضت جميع
الادوية الغير المنتظمة بالقسم الغربي الذي بها
الواجهة وغمرت الاراضي المنبسطة الواقعة بضافها
وع ذلك فالت حالة الطقس توجب التبرص
بالعمليات العسكرية العظيمة بضعة اسابيع ، هذا
وقد شكل اليونانيون بازمير « جمعية تورية »
مختلفة لائارة القلاقل وقتل الارواح البشرية
بذلك المدينة وضواحيها !!

استئناف القتال

ومن انباء ازمير ان الاتراك واليونانيين استأنفوا
القتال وتكبدوا خسائر باهضة بواجهة اسكي شهر
ويؤخذ من اخبار آسيا الصغرى انما قد ظهرت
حركة عظيمة بالواجهة التركية واليونانية وان
الاتراك ارسلوا كتائب قوية لاستكشاف العدو
بجهة نازلي وان الاتراك واليونانيين محافظون
على كتمان العمليات بتدقيق لكن من المحقق ان
المتحاربين يستعدون بنشاط لاستئناف القتال وقد
ترامت عصابات تركية كثيرة بجهة ادمسلي وشرقي
البحرين والساكر والعدد الحربية ترد لازمير من
بلاد اليونانية

صربيا وحكومة اشرة

الاستانة - اتصل بجريدة (توحيد افكار)
من اشرة بان حكومة الصرب بشت حكومة
اشرة فيما يتعلق باحكام العلائق فيما بينهما وتكون
المخابرات الودادية قد ابتدئت وقد قررت
الحكومة الوطنية ارسال نائب عنها سياسي في
بلاد الصرب

اخبار اخيرة

انابت الاخبار الاخيرة الواردة من الاستانة
ان الكماليين يواصلون الاعمال بنشاط قوي لاتمام
تجهيزاتهم العسكرية وقد اخبروا بوقوع بعض
ملاحم محلية يلوح انها تدل على قرب وقوع
هجوم عظيم
قالباسي من الزمان حبال

مزعجات يلدن كل عجيبة
هذا ولا يمكن التكهن لعواقب هذه الحرب
الشعواء التي اهمك فيها المتحاربين غير اننا
جازمون بان النصر الاخير سيكون بان يدافع على
الحق لان بروم ازدراء اسلاك القبر وهتك
حرمت الابراء والمساجد وغير ذلك من اعمال
التوحش والفساوة والتهور والافساد التي اشتهر
بها الشعب اليوناني اللئيم والتي ستكون عواقبها
وخيمة على مرتكبها والله يحكم لا محقق حكيم
وهو سريع الحساب

فضائح يونانية جديدة

ازمير في ٢٠ فراير - استدعى ضباط فرقة
جاندرم يونانية سكان قرية « كراتيني » الكائنة
بقرب من (كبوسك) على سكة رتل ابدان
بعلم ارشادهم مقاومة حركة قطع الطريق التجارية
في الدواخل فلم يكن من اولئك السكان الذين يبلغ
عددهم ١٥٠ نفس الا اجابة ذلك الاستدعاء وانوا
بصغارهم ونساقهم الى جامع القرية حسبما امروا
بها ، فلما تحقق اليونانيون ان كل سكان (كراتيني)
قد حضروا بالجامع المقدس اغلقوا منه الابواب
واشعلوا فيها النيران ولم يسحبوا الا بعد ان تركوا
القرية في لهيب من النار كشمعة واحدة
صدي الاسلام

من وراء البحار

تابع لما قبله

اخبار الاناضول

ذلك مثل من الامثال الوطنية التي شاهدنا
الوفد في طريقه وناهيك بالاحتفالات الضخمة
التي اقيمت محضراتهم عند وصولهم الى الاستانة
العالية وقد حظي رئيس الوفد بمقابلة جلالة
الخليفة الاعظم وحده ان اقام الوفد اياما بدار
الاخلاق ركب البحر ووجهته اوربا ليناضل عن
هذه المبادئ

١ - الاستقلال السياسي العسكري التام لتركيا
٢ - اعادة الاراضي الاناضولية التي تحت
احتلال اليونان بلا قيد ولا شرط بموجب مواد
الميثاق الوطني

٣ - اعطاء تراقيا الشرقية الى تركيا بحدود سنة ١٩١٤
مع اعادة تراقيا الشرقية الى تركيا بحدود سنة ١٩١٤

٤ - اعطاء الاقليات الامتيازات التي نص
عليها الميثاق الوطني

٥ - اعادة موقف الاستانة الى ما كانت عليه
قبل الحرب

٦ - صيانة الولايات الشرفية من المداخلات
الاجنبية

٧ - وجود جيش تركي للصدف عن اراضي
تركيا عند الحاجة وتاليف اسطول للدفاع البحري

٨ - تصديق الدول الاوروبية على جميع
المعاهدات التي عقدها حكومة اشرة -
مكاتبكم بالقاهرة

حواشي داخلية

الامن العام

سرنا جدا ما اظهرة اعوان المحافظة من الحزم
والشاط في قطع دابر اللصوص والاشقياء الذين
عكروا صفاء الراحة وذلك اثر ما كتبه عنهم
بعدد ٧٨ من جريدتنا فقد توجه في احدى الليالي
البريادي السيد احمد بن سخون صحبة البوليس
علي بن محمد بن عيسى المرساوي الى نهج
الغابن الذي وجدوا فيه باحدى الدواميس
(جمعة من اللصوص) تركب من احد عشر عضوا

عاملين على السرقة والنهب والسطو البلي واليهام
يتعاطون المقامرة بذلك الداموس حتى اذا اقلس
احدهم يخرج من ذلك الممكن لسلب المارة
بالطرقات قبضا على اولئك اللصوص الشريرين
العاشين بالامن وساقاهم الى الكوميسارية وبعد
بجنتهم احبوا على المجلس العدلي الذي حكم على
كل واحد منهم بالسجن مدة عشرة ايام لعدم وجود
البينة والشهود الكافية عنهم فيما يقال : وكما التقى
البريادي والبوليس المذكوران القبض على بعض
المقامرين بالقهاوي او بالطرقات العامة حسبما
كنا تكلمنا عليهم باحد اعدادنا وعليه فلا يسعنا الا
ان نشكر هذين العونين المحازمين طالبين من
الحكومة مكانتهما على حزمها وبهذه المناسبة
نستلفت انتظار كوميسارية مدينة الى تطهير بعض
القهاوي والطرقات وللصوص والسقاطمة ونرجو
لها من الشاكرين

الحالة الاقتصادية بمدينة منتشا

لا زالت الحالة الاقتصادية بمدينة منتشا جدا
فاسواق التجارة في كساد والتجار يتذمرون من قلت
البيع وسكون لاسواق . مع كثرة المطالبة بالديون
المتراكمة عليهم ومعالم البتيسة التي انقلت
كاملهم ! والبنوك لا زالت مسكنة عن المعاملات
وطالما استلقتنا لها انظار ولا لاراءها بمساعدة
التجار والزراع والصناع فلم نجد ذنا صاغية وقد
تلقى السكان النقود المعدنية الجديدة بقرصام
حيث لم يجدوا عليها اسم مليكتنا المعظم صاحب
ملكة تينا الشريفة - وحالة المزارع لا تؤذن بكثرة
الحصول وازمة المطر حيوت لا فكار - وغلو اسعار
الغش قد ادمش السكان وطالما استلقتنا اليه انظار
ولا لا اور فلم يتداعوا في هذا الشأن

وقد استبشر الالهالي بانحطاط اسعار السكر
عقب رفع يد الادارة على هذه المادة الضرورية التي
احتكرتها تلك الادارة اوامرا بدون ان تراعي فائدة
حرية التجارة وذلك كله من حسنات مديرها
السالف الذي ترك فينا اثارا جيلة ١٦ - والخلاصة
ان حالته لاقصادية لان في غايته التقهقر
والانحطاط والجمود ولا يقع تبدلها الا باهتمام ولاية
لامور يشون السكان فسداله تعالى ان يحسن
احوالنا ويسر اسباب معيشة العباد . انه كريم
جواد

رقي صاذف محله

بلغنا بمزيد السرور ان الفاضل لاديب السيد
سالم بن الهبة قد رفته الحكومة بتسميته عاملا
على نفراة بعد ان كان خالصة على مارت فنهيمه
بهذا لارتقاء الذي هو به جدير ونتمنى له
مزيد التقدم

رزية

رزى صديقنا الفاضل الركي الشيخ السيد
علي قدور بوفاة ابنه محمد الذي اختطفته يد المنون
في عنوان الشباب فنقدم لوالك الميكل اكمل
عبارات التعزية والسلوان ساتلين منه تعالى ان
يلهم الصبر الجميل ويمنحه الثواب الجزيل وان
يسكن الفقيد فرايس الجنان انه كريم منان

الوسام الفلاحي

انعمت حكومة الجمهورية الفرنسية على
وطنينا الماجد الغيور صديقنا السيد احمد السلاوي
بالوسام الفلاحي فنهيمه بهذا الامتياز الذي صادف
سجله ونتمنى له الرقي ومزيد الاقبال

وسام الصنف الاول

انعمت الحكومة العلية دام عزها وصلاها على
الفاضل لاديب لالعي الوطني الحازم السيد
الحاج محمد لان تاجر الصحراء الكبرى بالصف
لاول من وسام لاقتحار « امير لواء » فنهيمه بهذا
لالفتات الملوكي العظيم ونتمنى له السعادة والاقبال

تشطير

وجه الينا الفاضل لاديب صديقنا الشيخ السيد
الطاهر البخاري الوكيل الرسمي بقصصه الايات
الائبة من انشائه في وصف قرس له حمراء اللون
مع سواد غير خالص تعرف عند العرب « بالكمت »
طلبا من حضرات الادباء تشطيرها وهذا نصها :

اني وذاتك يا « كمت » عجيبة

جاء الزمان بها الى جهل
ان ارتفاعك عندهم ان تبقي

طبر النعام وزمرة الامثال
فنايت في ذك المجال عجائبا

رقت مقامك بينهم في اعمال
وبقيت مخفوض المقام لانهم

لا يدركون شمائل الفضل

الى المشتركين الكرام

المرغوب من السادة المشتركين ان يسندوا
بارسال معلوم اشتراكهم عن السنة الثانية ونرجو
من جميعهم ان لا يخرجونا الى ارسال التواصل
اليهم صحبة البريد حيث انهم يكبدوننا بذلك
مصاريف باهضة اما السادة الذين لم يخلصوا الى
لان في معلوم اشتراكهم من السنة الاولى ومنهم
من رفض الجريدة بلا خجل ولا حياء فاننا نعلمهم
بان هذا هو لانذار الاخير ولا لوم علينا بعد ذلك
ذا نشرنا اسما حضراتهم على صفحات الجريدة
طالبنهم بالدفع قانونيا

اعلان

يعلم للعموم السيد الحاج محمد بن الحاج سعد
الصفايحي امين لكافة الحيوانات بسوق الدواب
بصفاقس انه ليس يوجد امين غيره بالمكان وانه
مكلف بتقليب الحيوانات بالسوق المذكور التي
يقع بيعها وشراؤها هناك كعادته السالفة منذ
الايتن بالامر العملي المختص له بذلك وعليه
وانه يعلم كافة الناس الذين يباشرون شراء
الحيوانات بان محل حرفته كاي بباب الجبلي
عدد ١ بصفاقس

علو للبيع

يعلم للعموم الوجه السيد ملي بن الحاج
محمد الفريكي بنهج الشهود انه يريد بيع العلو
الكائن بنهج الجمهورية عدد ١٠ بصفاقس المسمى
لان اوئل كاشير فتن رام شراة فانتخابر مع السيد
المذكور اعلاه

مدير الجريدة وصاحب امتيازها احمد حسين الميبري

طبع بالمطبعة الاهلية بنهج الدوان عدده - بتونس